أسباب إخفاق الأمم المتحدة في تحقيق السلم العالمي

الأستاذ : بومدين محمد
جامعــة أدرار

مقدمة :

رغم أن الأمم المتحدة قد أنشئت من أجل أهداف سامية ومقاصد نبيلة ؛ في مقدمتها حفظ السلم والأمن الدوليين ، ومنـع الأسباب التـي تهدد السلم وإزالتها ، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وتنمية العلاقات الودية بين الدول ، وحل المسائل الدولية الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية وتعزيز احترام حقوق الإنسان ؛ ورغم أن الأمم المتحدة قد ساهمت في حفظ السلام في بعض المناطق من العالم [1] ، وفي حل بعض القضايا المرتبطة بالسلم العالمي كتصفية الاستعمار[2] ، وتعزيز حقوق الإنسان وحقوق الشعوب [3] ، وتقديم المساعدات الدولية لبعض الدول الفقيرة ، والإغاثة

---

(1) – مثل حالة ناميبيا والسلفادور وكمبوديا وقبرص والصحراء الغربية ويوغسلافيا سابقاً ، وهايتي ... ، انظر هذه النجاحات في موريس برتران ، الأمم المتحدة من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد ، ترجمة لطيف فرج ، دار المستقبل العربي القاهرة . 1994 ، ص 145-146 .

(2) – مثل توقيع عقوبات ضد كل من البرتغال ، وروديسيا لإرغامهما على منح الاستقلال للشعوب الأصلية المستعمرة انظر : د.عصام الدين بسيم ، منظمة الأمم المتحدة ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة 1999 ، ص 300-302 .

(3) – انظر جهود الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة في دعم وتطوير آليات حماية هذه الحقوق في : د.عمر سعد الله ، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب : العلاقة والمستجدات القانونية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية 1994 ص190-206 ، ود.محمود شريف

الدولية في حالات الكوارث الطبيعية أو من صنع الإنسان [4] ، إلا أنها قد أخفقت في إحلال السلم العالمي لأسباب مختلفة يمكن حصر أهمها في المباحث التالية :

المبحث الأول : أسباب ذاتية ، ترجع إلى طبيعة تكوين الأمم المتحدة ذاتها وهياكلها ونظام عملها ، وهذه تتمثل في :

أولاً : قيام الأمم المتحدة على توازن القوى بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية .

ثانياً : قيامها على أسس غير ديمقراطية .

المبحث الثاني : أسباب ترجع إلى ازدواجية التعامل مع القضايا المرتبطة بالسلم العالمي وهذه تتلخص في :

أولاً : الازدواجية في التعامل مع أسلحة الدمار الشامل .

ثانياً : الازدواجية في التدخل لحماية حقوق الإنسان .

ثالثاً : الازدواجية في التعامل مع لجان الأمم المتحدة .

المبحث الأول : أسباب ذاتية ترجع إلى طبيعة تكوين الأمم المتحدة ذاتها وهياكلها ونظام عملها :

رغم أن المؤسسين الأوائل للأمم المتحدة حاولوا تفادي النقائص والعراقيل التي حالت دون استمرار عصبة الأمم في إحلال السلم العالمي بعد

بسيوني ، التجريم في القانون الجنائي الدولي وحماية حقوق الإنسان ، في حقوق الإنسان ، المجلد الثاني ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى 1989 ، ص 454- 456 .

(4) Thouvenin Jean –Marc, l'internationalisation des secours en cas de catastrophe naturelle, R.G.D.I.P., Tome 102, 1998/2,p.339. ; langeais G., les Nations Unies face aux catastrophe naturelles,L.G.D.J.,1977,pp.10-13, voir aussi le rapport compler du secrétaire générale du 13 mai 1971, sur l'assistance en cas de catastrophe naturelle (E/4994)p. 58.

الحرب العالمية الأولى ، إلا أن إنشاء الأمم المتحدة وفق التصورات التي طرحها المؤسسون في مؤتمر سان فرانسيسكو ، وفي ظلال الظروف المتواجدة آنذاك ، لم تتمكن هذه المنظمة منذ بدايتها من الوقوف بحزم ضد الأسباب التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، فسرعان ما أثبتت تجربة الحرب الكورية وتشتت القوى الدولية على عجز هذه المنظمة في مواجهة مثل هذه التحديات .

وتتلخص الأسباب الذاتية التي حالت دون قيام الأمم المتحدة بمهامها على أحسن وجه في إحلال السلم العالمي في الآتي :

أولاً : قيامها على توازن القوى بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية :

لقد تم ربط مسألة حفظ السلم والأمن الدوليين بالتوافق الحاصل بين القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ، وهي دول التحالف الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي سابقاً والصين . وعلى هذا الأساس لا يمكن اتخاذ أي قرار من قبل مجلس الأمن في مواجهة أي عضو من هؤلاء . ولأي عضو من هؤلاء الخمسة حق الاعتراض على القرارات . وكانت الفكرة السائدة آنذاك أن هذه الدول الخمسة الدائمة العضوية في المجلس ، ونظراً لتوافقها في القضاء على دول المحور . ألمانيا وإيطاليا واليابان . يمكنها القيام بمهمة الحفاظ على السلم العالمي من خلال مجلس الأمن . غير أن هذه الفكرة سرعان ما تلاشت بعد أول تجربة لعدم توافق هذه القوى في القضية الكورية ، حيث تغيب الاتحاد السوفييتي عن أعمال المجلس احتجاجاً عن مسألة تمثيل الصين [5] .

وبعد بروز التناقض بين الأفكار الاشتراكية والرأسمالية الليبرالية ، تحولت الأمم المتحدة والعالم من توازن القوى بين الدول الخمس الدائمة العضوية إلى توازن القوى بين القطبين ؛ القطب الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي ، والقطب الرأسمالي الليبرالي أو الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . وسادت الحرب الباردة بين القطبين والتي رغم أنها لم تؤدي إلى مواجهة مباشرة بين هذين القطبين ، إلا أنها ساهمت بفظاعة في التسابق نحو التسلح إلى الحد الذي أرهق القطب الاشتراكي، فأعلن الاتحاد السوفييتي السابق من جانب واحد نهاية الحرب الباردة في عام 1989 بانسحابه من

---

[5] – د.جميل محمد حسين ، تطور ممارسات الأمن الجماعي الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة في ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة في الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في لنظام الدولي ، تحرير : د.حسن نافعة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة 1994 ، ص 85–87 .

دائرة الصراع العالمي تاركاً للولايات المتحدة الأمريكية مكانة الصدارة على الساحة العالمية [6] .

وانتقل العالم مرة أخرى من عالم ثنائي القطب إلى عالم أحادي القطب، الأمر الذي فسح المجال واسعاً أمام الولايات المتحدة إلى التدخل في مناطق كثيرة من العالم (ليبيا ، الصومال ، العراق البوسنة والهرسك ، هايتي وأفغانستان) مرة باسم الأمم المتحدة ومرة أخرى باسم مكافحة الإرهاب الدولي . ولم تجد معارضة جادة من أية دولة في العالم ، ما عدا بعض التنديدات الصادرة من حين لآخر من قبل بعض الجمعيات الخيرية غير الحكومية أو بعض الجمعيات الحكومية في العالم العربي والإسلامي مثل حالة التدخل في العراق واستمرار محاصرته ومحاولة تجريده من أية أسلحة والعزم على تغيير نظامه .

واتضح فيما بعد من شعار النظام العالمي الجديد الذي رفع أثناء الحرب على العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أن المقصود منه كان إيجاد أكبر تحالف دولي مناهض للعراق . ((ولم يلتفت إلا عدد قليل جداً من المحللين والخبراء إلى حقيقة عدم بذل أي جهد يذكر خلال الأزمة لاستكمال بناء أو إعادة إحياء آليات الأمن الجماعي التي كانت قد جمدتها الحرب الباردة الاتفاقيات الخاصة ببناء جيش دولي ، لجنة الأركان ... الخ)) . كما اتضح أن القرار الأخير الذي أصدره مجلس الأمن قبل اندلاع الحرب وصرح فيه للدول المتحالفة ضد العراق باستخدام القوة المسلحة ، لم يكن له إلا نتيجة عملية واحدة وهي تخلي المجلس تماماً عن إدارة الأزمة وتسليم مفاتيح إدارتها بالكامل إلى الولايات المتحدة الأمريكية . ((وهكذا فإن مجلس

---

[6] – إيرل تيلفورد ، رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية الثانية (2)، في دراسات عالمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 23 ، ص 07 .

الأمن والذي كان يبدو من قبل وكأنه الساحة الحقيقية لإدارة الأزمة أصبح منذ صدور قرار التصريح باستخدام القوة في 29 نوفمبر 1990 وحتى نهاية العمليات العسكرية غير قادر على التأثير على إي نحو على مسار الأحداث أو حتى مجرد الانعقاد . وأصبح قرار بداية الحرب ووقف إطلاق النار ونوع الأسلحة المستخدمة والأهداف التي يتعين تحقيقها كلها قرارات أمريكية خالصة)) [7].

وإذا كانت الأمم المتحدة قد قامت على فكرة التوازن بين القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ، فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة لانتفاء واختفاء تلك الفكرة ،خاصة بعدما تحول العالم كما سبق بيانه من عالم متعدد الأقطاب إلى ثنائي القطب إلى أحادي القطب تقوده قوى عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانياً : قيامها على أسس غير ديمقراطية :

رغم أن ميثاق الأمم المتحدة قد أكد على مبدأ المساواة بين جميع الدول في مادته 1/2 المتضمنة مبادئ الأمم المتحدة ، إلا أنه قد أورد في المادتين 23 و 27 استثناءً عن هذا المبدأ فيما يتعلق بمجلس الأمن ، حيث يتجلى هذا الاستثناء أو هذا الخرق لمبدأ المساواة من ناحيتين :

أ – من حيث التشكيل : إذ يتشكل المجلس من 15 عضواً يتم انتخاب 10 أعضاء منهم من قبل الدول بينما تشغل كل من الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا المناصب الخمسة الدائمة العضوية .

---

(7) – د.حسن نافعة ، إصلاح الأمم المتحدة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 1995 ، ص 78 .

ب – من حيث التصويت : يتم التصويت على قرارات المجلس في المسائل الإجرائية بموافقة 09 من أعضائه ، بينما في المسائل الأخرى يتم التصويت بموافقة 09 من بينها أصوات الأعضاء الدائمين جميعهم .

وقد قيل في تبرير هذا الاستثناء أو الخرق لمبدأ المساواة بين الدول أن الدول الكبرى تتحمل مسؤوليات كبيرة في حماية السلم والأمن الدوليين ،أو أنها قادرة على تنفيذ القرارات التي توافق عليها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين على خلاف الدول الصغرى، أو أن السبب هو اختلاف الأعباء واختلاف مقدرة الأعضاء الدائمين عن غيرهم، وغير ذلك من الأسباب التي قال عنها الفقهاء الغربيين[8].

غير أن التبرير الحقيقي لهذا الخرق لا يرجع سببه إلى حفظ السلم والأمن الدوليين وإنما رغبة في حفظ مصالح التحالف الذي انتصر في الحرب العالمية الثانية على دول المحور أو بالأحرى حفظ مصالح الدول الكبرى الدائمة العضوية في المجلس [9].

إن تلك التبريرات القائمة على القوى ، لم تعد صالحة في الوقت الراهن مع بروز قوى جديدة كانت بالأمس هي القوى المنهزمة في الحرب العالمية الثانية وهي ألمانيا واليابان التي أصبحت من أكثر الدول قوة وفاعلية على المستوى الدولي .

إن الاعتبارات الديمقراطية تتطلب أن تشارك جميع الدول على قدم المساواة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالمحافظة على السلم والأمن

---

(8)– Kelsen H., Théorie du droit international public, R.C.A.D.I, 1953,104 –201.

Goodrich.L.M. et al., charter of the U.N comentary and documents, NewYork, Columbia University Press,1969 , P.37-38 .

(9) – د. علي إبراهيم ، الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1997 ، ص 80.

الدوليين [10] ، غير أن الخرق الحاصل لهذا المبدأ والاعتبار الديمقراطي قد أدى إلى تغليب الدول القوية لمصالحها على مصالح الأمن والسلم العالمي طوال الحرب الباردة ، وحتى بعد بروز معالم النظام العالمي الجديد .

إن التمثيل غير الديمقراطي في مجلس الأمن قد دفع الأمم المتحدة وتحت ضغط فقهاء القانون الدولي والدول غير المنحازة إلى ضرورة النظر في تركيبة المجلس نحو توسيع أكثر ديمقراطياً . فقد بدأت المناقشات في نيويورك منذ عام 1993 ، حيث تبنت الجمعية العامة تقريراً أعده فريق عمل في بداية 1994 بهدف دراسة مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وبزيادة عدد أعضائه ، وطالبت الجمعية من هذا الفريق متابعة أعماله في هذا الشأن [11] .

ولا يرى في الأفق القريب تعديلا للميثاق رغم الإلحاح على ضرورة ذلك ، لأن الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة لن تتنازل بسهولة عن امتيازاتها وانفرادها باستعمال حق الفيتو ضد أي قرارات تمس مصالحها أو مصالح حلفائها .

المبحث الثاني : أسباب ترجع إلى ازدواجية التعامل مع القضايا المرتبطة بالسلم العالمي :

---

[10] – د. حسن نافعة ، الأمن الجماعي بين الواقع والأسطورة : قضايا للمناقشة ، في الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي " تحرير د. حسن نافعة " ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1994 ، ص 33 .

[11] – ناهد طلاس العجة ، الأمم المتحدة بين الأزمة والتجديد ، ترجمة الدكتور محمد عرب صاصيلا ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، دمشق ، الطبعة الأولى 1996 ، ص 69 .

إذا كان قيام الأمم المتحدة على أسس غير ديمقراطية وعلى توازن القوى بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية من أهم أسباب فشل مهمتها في حفظ السلم والأمن الدوليين ، فإن اتباعها المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين تحت تأثير الدول القوية المسيطرة على مجلس الأمن ، قد عمق هذا الفشل ومس بمصداقية هذه المؤسسة الدولية ذات الأهداف النبيلة والمقاصد السامية .

ومن أهم القضايا المرتبطة بالسلم العالمي والتي اتبعت فيها الأمم المتحدة معايير الازدواجية والكيل بمكيالين :

*- الازدواجية في التعامل مع أسلحة الدمار الشامل .

*- الازدواجية في التدخل لحماية حقوق الإنسان .

*- الازدواجية في التعامل مع لجان الأمم المتحدة .

أولاً : الازدواجية في التعامل مع أسلحة الدمار الشامل :

إذا كان السلم والأمن الدوليين وهما من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة ومجلس الأمن على الخصوص ، يقتضيان إزالة شاملة لهذه الأسلحة المدمرة ، وتخفيض التوتر بين الدول من أجل تحويل النفقات العسكرية الباهضة نحو التنمية الشاملة مثلما أكدت على ذلك الأمم المتحدة في إعلان الحق في التنمية ((وإذ تؤكد من جديد وجود علاقة بين نزع السلاح والتنمية ، وأن التقدم في ميدان نزع السلاح سيعزز كثيراً التقدم في ميدان التنمية ، وأن الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح ينبغي تكريسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب ولرفاهيتها ، ولا سيما شعوب البلدان النامية)) [12] **.**

إلا أن الدول القوية المهيمنة في مجلس الأمن ، وبدلاً من أن تعمل على تحقيق سياسة عادلة وواضحة في إطار الأمم المتحدة من أجل الحد من السباق نحو التسلح ونزع أسلحة الدمار الشامل أفرزت سياستها غير المتوازنة وتغليب مصالحها على مصالح المجتمع الدولي ، بحيث أثرت في مجلس الأمن ودفعت به إلى اتباع سياسة الكيل بمكيالين والتعامل بازدواجية في هذا الشأن مع الدول .

وأبرز مظاهر هذه الازدواجية ، نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق .

لقد أصدر مجلس الأمن عقب حرب الخليج الثانية عدة قرارات ضد العراق أهمها القرار رقم 687 الذي حظر بموجبه على العراق اكتساب

---

(12) – الفقرة 12 من إعلان الحق في التنمية المعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 128/14 المؤرخ في 1986/12/04 .

أسلحة الدمار الشامل وأرغمه على تدمير أسلحته الكيماوية والبيولوجية والنووية وغيرها ، وجعله تحت المراقبة الدائمة والوصاية التامة .

لقد دفع مجلس الأمن دفعاً لا سابق له في إزالة أسلحة العراق رغم الشكوك الكثيرة التي حامت حول الموضوع وفي الحكمة من جعل العراق " دولة ضعيفة " على نحو دائم في الشرق الأوسط . ولوحظ أن دولاً كثيرة أخرى في المنطقة لديها صواريخ بالستية (لدى السعودية صواريخ سي.أس.أس.القوية) وأسلحة كيميائية (ركبت سوريا رؤوساً كيميائية في صواريخ توشكا أس.أس 21 السوفيتية الصنع) وكانت مصر تصمم صواريخها البالستية البعيدة المدى ، ولم تبذل أية محاولة لمنع إسرائيل من تطوير أسلحتها النووية ، هل من المقبول كترتيب دائم ، حرمان دولة عضو في الأمم المتحدة من وسائل دفاع ملائمة عندما تكون محاطة بجيران معادين ، تنمو قوتهم العسكرية ؟ [13] .

لقد استثنيت إسرائيل من نزع أسلحة الدمار الشامل واستثنيت من التوقيع على معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وتم الضغط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على كافة الدول العربية للتوقيع على هذه المعاهدة ، وتم ذلك ؛ رغم مطالبة الدول العربية كلها بجعل المنطقة خالية من هذه الأسلحة ومطالبتها بضرورة فتح إسرائيل منشآتها للتفتيش الدولي .

بل الأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا تقدم الدعم لإسرائيل لتطوير أسلحتها . ففي 2002/06/15 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية . أثناء التحضير لمؤتمر السلام الذي دعت إليه من أجل القضية الفلسطينية وتخويفاً للحكومات العربية من أجل بذل

---

[13] – جيف سيمونز ، التنكيل بالعراق : العقوبات والقانون والعدالة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .لبنان . الطبعة الأولى . سبتمبر 1998 ، ص 105–106

تنازلات أخرى لصالح إسرائيل في المؤتمر . أن إسرائيل تجهز ثلاث غواصات لصواريخ كروز تحمل رؤوساً نووية [14] .

لقد أثبتت مسألة نزع أسلحة العراق مدى انحراف مجلس الأمن وخضوعه لسياسة الولايات المتحدة ومصالحها في المنظمة . فقد أكد أحد مفتشي هذه الأسلحة ورئيس وحدة الإخفاء في يونيسكوم والتي كلفت من قبل مجلس الأمن بالتفتيش عن أسلحة الدمار العراقية أن " إحدى العقبات الجديدة لإعادة تشكيل التزام نزع سلاح العراق من قبل مجلس الأمن هي السياسة الأمريكية الراهنة التي تؤكد على تنحية الرئيس العراقي عن السلطة والمنصوص عليها في قانون تحرير العراق لعام 1998 ... وإذا كانت الولايات المتحدة جادة في نزع سلاح العراق فيجب عليها أن تبطل قانون تحرير العراق وتعمل ضمن إطار مجلس الأمن لتشكيل سياسة تؤدي إلى إعادة سريعة لأعمال تفتيش عن الأسلحة مرتكزة على المراقبة في العراق ، وهذا سيتطلب رفع العقوبات وليس تعليقها ببساطة " [15].

بالإضافة إلى ذلك ، فإن مجلس الأمن لم يستطع اتخاذ أي تدابير ضد كل من الهند وباكستان حيث ازداد التنافس بينهما نحو تطوير الأسلحة والصواريخ القادرة على حمل رؤوس نووية .

بل إن مجلس الأمن لم يستطع حتى إدانة ما قامت به الولايات المتحدة مؤخراً من انسحابها من معاهدة حظر انتشار الصواريخ البالستية المبرمة عام 1972 ، وقامت في 2002/06/14 بإجراء تجربة ناجحة في هذا المجال من إحدى بوارجها في المحيط الهادي ! !

---

[14] – ذكرت ذلك وسائل الإعلام وشبكة الأخبار العربية وقناة الجزيرة مساء يوم 2002/06/15 .

[15] – سكوت ريتر ، حول نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسة الوحدة العربية ، العدد 257 ، 2000/7 ، 68 .

لقد انتقد مفتش الأسلحة ورئيس وحدة اليونيسكوم سياسة مجلس الأمن الازدواجية مؤكداً على ضرورة تغييرها : (ويجب على مجلس الأمن كذلك أن يتابع قدما الوعد الذي صدر عنه في الفقرة '14' من القرار رقم 687 التي تتحدث عن نزع سلاح إقليمي . فبينما يجب توقع أعمال التفتيش المرتكزة على المراقبة في العراق إلى ما لا نهاية ، فلا يمكن توقع استمراريتها في فراغ . وإذا لم تتخذ ترتيبات للتعامل مع برامج أسلحة الدمار الشامل في إيران وإسرائيل إلى جانب الانتشار الإقليمي لأسلحة تقليدية متقدمة ، فإن العراق لن يقبل أبداً بنزع سلاح دائم) [16].

ثانياً : الازدواجية في التدخل لحماية حقوق الإنسان :

لقد رفع مجلس الأمن لواء الدفاع عن حقوق الإنسان ، وضرورة إقامة نظام عالمي إنساني جديد ومن ثم التدخل لوقف الانتهاكات الصارخة وخاصة عندما يترتب عن ذلك تعريض السلم والأمن الدوليين للتهديد أو الخطر . غير أن هذا الشعار رغم نبله وسمو مقصده لم يسلم تطبيقه من مظاهر الازدواجية والكيل بمكيالين . لقد أصدر مجلس الأمن على ضوء ذلك الشعار قراره رقم 688 الذي اعتبر أول قرار يشرّع الحق في التدخل لحماية حقوق الإنسان ، حيث أدان فيه انتهاكات السلطات العراقية لحقوق الإنسان لكل من الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب ، وطالب فيه العراق بالكف عن هذه الانتهاكات ضد الأقلية الكردية والسماح للمنظمات الدولية ولقوافل الإغاثة بالوصول إلى الضحايا والمحتاجين . وقد اتخذت هذا القرار كل من

---

[16] – سكوت ريتر ، المرجع السابق ، ص 68 .

الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا غطاء للشرعية وذريعة للتدخل وقامت بإنشاء مناطق آمنة في شمال العراق لحماية الأكراد .

لقد كانت معايير التمييز والازدواجية واضحة في هذا المجال ، حيث أن مجلس الأمن عن طريق الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تصدى للقوات العراقية وانتهاكاتها للأكراد ، وتغاضى عن انتهاكات حقوق الأكراد أنفسهم على أيدي القوات التركية التي استمرت في التنكيل بالأكراد وملاحقتهم حتى داخل الأراضي العراقية وانتهاك سيادة العراق مراراً ، بل احتلال بعض أجزاء من أراضيه في الشمال عام 1997 ، أقامت فيها شبكات الإنذار المبكر لرصد تحركات الأكراد بالمنطقة [17] .

فأي مصداقية في موقف مجلس الأمن إذا كان يمنع الانتهاكات على الأكراد من قبل العراق ويسمح بها أو يتغاضى عنها ، على الأكراد أنفسهم من قبل تركيا ؟ وأي تمييز أو ازدواجية في المعايير أكثر من هذا ؟! .

ولماذا لم يتدخل مجلس الأمن لوقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الشعب الفلسطيني على أيدي القوات الإسرائيلية ، رغم إجماع دولي على إدانة هذه الانتهاكات ورغم صدور قرارات من الأمم المتحدة ومن مجلس الأمن نفسه على ذلك منها :

- قرار هـ رقم 672 المؤرخ في 12 أكتوبر 1990 أدان فيه أعمال العنف التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية عقب مذبحة المسجد الأقصى .

---

(17) – أميرة عبد الفتاح ، التدخل الإنساني في العراق ، في قضايا حقوق الإنسان ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، الإصدار الثاني ، 1997 ، ص 49 .

- **قراره رقم 673 المؤرخ في 24 أكتوبر 1990 بإدانة رفض إسرائيل استقبال البعثة التي أرسلها الأمين العام للأمم المتحدة إثر تلك المذبحة .**
- **قراره رقم 681 الصادر في 20 ديسمبر 1990 يعبر فيه عن قلقه الشديد من تعنت السلطات الإسرائيلية ورفضها للقرارين السالفين [18] .**
- **قراره رقم 799 عقب إبعاد السلطات الإسرائيلية 115 فلسطينياً في 1992/12/16 ، منتهكة اتفاقيات جنيف التي تنص على حماية المدنيين أثناء الحرب أو تحت الاحتلال ، حيث طالب مجلس الأمن في هذا القرار إسرائيل بإعادة هؤلاء المبعدين فوراً إلى ديارهم دون قيد أو شرط . إلا أن إسرائيل تجاهلت هذا القرار كغيره من القرارات السابقة [19]**

ثالثاً : الازدواجية في التعامل مع لجان الأمم المتحدة :

ومن مظاهر الازدواجية الفاحشة التي ميزت تعامل مجلس الأمن باسم الأمم المتحدة في الأمور المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين مع اللجان المنشأة في هذا الإطار وتكرست هذه الازدواجية بطريقة مفضوحة بعد بروز

---

[18] – مارسيل ميرل ، أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد ، ترجمة د.حسن نافعة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، دار سعاد الصباح ، الطبعة الأولى ،1992 – ص 93 .

[19] – القرارات رقم : 468،469،484 لعام 1980 والقرارات رقم 607، 608 لعام 1988 ، والقرار رقم 636 لعام 1989 ، والقرار رقم 681 لعام 1990 ، وغيرها ، انظر : عبد الله صالح أحمد ، المبعدون الفلسطينيون : القضية وأبعادها ، مجلة السياسة الدولية العدد 112 ، أبريل 1993 . ص 122 وما بعدها .

معالم النظام الدولي الجديد ، وحتى بعد تأكيد الدول القوية على ضرورة فرض الشرعية الدولية ، يمكن إيراد نموذجين لهذه الازدواجية في التعامل :

*** التعامل مع لجان التفتيش ضد أسلحة الدمار الشامل في العراق .**

*** التعامل مع لجنة تقصي الحقائق ضد المجازر التي ارتكبتها إسرائيل عام 2002 في فلسطين .**

ففي ما يتعلق بالأولى ؛ فإن مجلس الأمن قد أصرّ ـ تحت ضغط الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ـ على أن يسمح العراق دون قيد أو شرط لهذه اللجان بممارسة كل مهامها في التفتيش بما في ذلك تفتيش القصور الرئاسية . ورغم أن العراق قد احتج مراراً على تشكيلة هذه اللجان وانحرافها عن الغرض الأساسي لعملها إلى التجسس على العراق لحساب الولايات المتحدة وإسرائيل ، وطالب بأن تضم هذه اللجان أعضاء من دول محايدة ، إلا أن طلبه رفض رغم ثبوت هذا الانحراف والتجسس ، فقد اعترف سكوت ريتر ؛ رئيس قسم الإخفاء في اللجنة الخاصة التي تقوم بالتفتيش عن أسلحة العراق بعد استقالته في 26 أوت 1998 ، عن وجود هذا العمل التجسسي ، وبأن اللجنة التي كان يرأسها ريتشارد باتلر كانت تقوم بتزويد أجهزة المخابرات في أكثر من خمس دول ، وأن رئيس اللجنة باتلر كان على علم بذلك ، وكان هو أيضاً يقوم بإعطاء بعض المعلومات إلى الجهات الأمنية الأمريكية . كما اعترف سكوت ريتر أنه كان يتعاون مع إدارة الموساد ويزودها بمعلومات ، حيث كشف عن زيارة قام بها إلى الكيان الصهيوني لبحث التعاون بين هذه اللجنة الخاصة وبين المخابرات الإسرائيلية . وقد سربت وسائل الإعلام احتمال خضوع سكوت ريتر

لاستجواب من قبل مكتب التحقيق الفيدرالي بسبب تسريبه تلك المعلومات التي حصل عليها من العراق لإسرائيل [20] .

ومن أعمال التجسس التي فضحها العراق وكشفها للأمين العام للأمم المتحدة :

- **قيام مفتش أمريكي وآخر من الشيلي بالتجسس ، واضطرت اللجنة إلى سحبهما : الأول بتاريخ 1998/10/08 والثاني بتاريخ 1998/10/22 .**
- **تسهيل اللجنة الخاصة لأربعة (04) ضباط من المخابرات الإسرائيلية بالدخول إلى العراق للتجسس بقبعات الأمم المتحدة وجوازات سفر مزورة وبأسماء وهمية وهم : العقيد روبين حخام خدوري من شعبة العراق في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ، والمقدم بسرائيل تسيم شاحاي من شعبة الشؤون العربية في جهاز الموساد ، والمقدم فريدمان يعقوب ريكس الخبير الذري في الاستخبارات الإسرائيلية ، والمقدم جدعون بينائيل شمشوني من جناح الصواريخ في الاستخبارات الإسرائيلية [21]**

أما فيما يتعلق باللجنة الثانية وطبيعة تعامل مجلس الأمن معها فقد كانت مخالفة تماماً لمعاملة لجان التفتيش ضد العراق ، فبعد احتلال القوات الإسرائيلية لأراضي الحكم الذاتي الفلسطينية وارتكابها مجازر بشعة في حق الفلسطينيين وخاصة مجزرة جنين في بداية شهر أبريل 2002 راح

---

[20] – عقاب يحي ، العراق في زمن الاستثناء ، دار الكتاب العربي ، الجزائر – أفريل 1999 ، ص 226–227 .

[21] – عقاب يحي ، المرجع السابق ، ص 228 .

ضحيتها أكثر من مائتي قتيل وعشرات الجثث تحت الأنقاض في الشوارع وداخل المنازل دون أن تتمكن الفرق الطبية من الوصول إليها [22] .

وبعد الاحتجاج الدولي والرأي العام العالمي والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1402 يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من أراضي الحكم الذاتي الخاضعة للسلطة الفلسطينية ، وبعد تعنت إسرائيل أصدر قراره رقم 1403 يؤكد فيه قراره السابق ، ثم قراره 1404 يؤكد فيه قراراته السابقة ويدعو إسرائيل إلى السماح للمنظمات الإنسانية بالوصول إلى الضحايا لإسعافهم وتقديم المساعدات لهم .

وأمام استمرار المجازر واحتجاجات الرأي العام العالمي ، أصدر مجلس الأمن في يوم 19 أبريل 2002 قراره رقم 1405 بناءً على اقتراح من الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال فريق تقصي الحقائق إلى الأراضي المحتلة ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد هددت باستخدام حق الفيتو تجاه أي قرار يدين إسرائيل ويتضمن التحقيق في تلك الجرائم ، وعليه وافق المجلس على فريق تقصي حقائق عن الوضع دون إصدار نتائج أو إصدار أحكام بتلك الجرائم . كما أصر المجلس على أن لا يكون الفريق تابعاً لمجلس الأمن وإنما تابعاً للأمين العام للأمم المتحدة ، على أن يتم لاحقاً تحديد أعضاء الفريق وطبيعة عمله وتاريخ انتقاله إلى الأراضي المحتلة . وبعد تشكيل الفريق من قبل الأمين العام الأممي ، اعترضت عليه إسرائيل وطالبت بإضافة خبراء متخصصين في الإرهاب , واستجاب الأمين العام لهذا الطلب الإسرائيلي ، فعين أحد العسكريين الأمريكيين فيه ، إلا أن إسرائيل طالبت تأجيل إرسال الفريق ثم تراجعت نهائياً عن كل ما سبق ، ورفضت كلية هذا

---

[22] - عبد القادر فارس ، المجازر مستمرة في جنين ونابلس : 200 شهيد وأكثر من 1500 جريح ومئات المعتقلين والأسرى جريدة الخبر ، الاثنين 08 أبريل 2002 ، ص 11 .

الفريق أو غيره . ولم يجد الأمين العام أي مخرج أمام هذا الرفض سوى حل هذا الفريق وإلغاء مهمته وتقديم تقرير بذلك إلى مجلس الأمن الذي لم يستطع أن يرغم إسرائيل على قبول الفريق الأممي الذي شكله المجلس رغم شكلية مهمته .

وهكذا تتضح المعايير المزدوجة في التعامل مع اللجان المنشأة من قبل الأمم المتحدة أو مجلس الأمن ، فحيث يرغم العراق تحت القصف والحصار على قبول لجان التفتيش دون قيد ولا شرط ترفض إسرائيل فريق أممي رغم تفاهة مهمته وتتدخل في تشكيله ثم ترفضه جملة وتفصيلاً

خاتمة :

لقد تبين مما سبق بأن من أهم أسباب إخفاق الأمم المتحدة في تحقيق السلم العالمي يرجع إلى طبيعة تكوينها ونظام عملها المتمثل في تركيز السلطة بيد مجلس الأمن وتركيز سلطة المجلس في يد الأعضاء الخمسة الدائمين ، وقيام الأمم المتحدة في حفظ السلم العالمي على فكرة دوام التوافق بين هؤلاء الأعضاء المنتصرون في الحرب العالمية الثانية . لقد ثبت بأن الأوضاع التي قامت عليها تلك الأسس والأفكار قد تغيرت ، مما يستوجب إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة وضرورة تعديله بما يتلاءم مع الأوضاع الراهنة ، خاصة وأن الأمم المتحدة ذاتها أيقنت بضرورة هذا التغيير كما سلف الذكر.

إن انتشار الفكر الديمقراطي في العالم وتصدي الأمم المتحدة في الكثير من المرات من أجل دعم الديمقراطية والإشراف على الانتخابات قصد ضمان شفافيتها ونزاهتها [1] ، كل ذلك يستدعي تطبيق الفكر الديمقراطي على المستوى الدولي وعلى منظمة الأمم المتحدة ذاتها فلا يعقل أن يبقى العالم كله يسير من قبل دولتين أو ثلاث دول أو من دولة واحدة عظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية [2] ؟ وكما أوضح ذلك الدكتور سليم الحص رئيس

---

[1] – مثلما أوضح ذلك الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته الافتتاحية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، فينا في 14 يونيو 1993 والمنشورة في حقوق الإنسان ، الثقافة العربية والنظام العالمي ، اتحاد المحامين العرب ، القاهرة 1993 ، ص 346-357 .

[2] – " يبلغ عدد سكان الغرب (800) مليون نسمة ، ويشكل الباقي نحو (4,7) مليار . وليس هناك على الصعيد الوطني أي مجتمع غربي يقبل وضعاً يقوم فيه 15 % من سكانه بالتشريع لـ 85 % الباقية " ، نقلاً عن ناهد طلاس العجة ، المرجع السابق ص 71.

الوزراء اللبناني في محاضرته في بيروت عام 1991 : ((كيف يجوز لدوا تتنكر للديمقراطية على مستوى العلاقات الدولية أن تدعو إلى احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن الأنظمة الداخلية للدول الأخرى ؟ ...)) [3]

.

إن هذا الخلل في الديمقراطية على مستوى العلاقات الدولية هو الذي أنتج ازدواجية العاملة أو المعايير المزدوجة المتبعة من قبل مجلس الأمن في الكثير من القضايا خاصة في التعامل مع نزع أسلحة الدمار الشامل ، وفي التدخل لحماية حقوق الإنسان ، وفي التعامل مع لحان الأمم المتحدة .

إن إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن أصبح ضرورة ملحة لا يمكن الاستغناء عنها أو التماطل في تحقيقها من أجل أن تؤدي الأمم المتحدة دورها النبيل في حفظ السلم والأمن الدوليين على أسس من العدالة والديمقراطية والإنصاف .

---

[3] – ياسين سيف عبد الله الشيباني ، التضامن الدولي في مواجهة العدوان (رسالة دكتوراه) جامعة القاهرة 1997 ، ص 412 وأيضاً عامر حسن فياض ، الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 261 ، 2000/11 ، ص 158 وما بعدها .